



اعتماد معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF) 2021م



معامل التأثير والاستشادات المرجعية العربية
Arab Citation & Impact Factor
Arab Online Database

Arcif
Analytics

معرفة
e-MAREFA

التاريخ: 2021/9/28

الرقم: L21/512 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير حوية المنتدى المحترم
المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة، البصرة، العراق
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أمد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021.

يخضع معامل التأثير "أرسييف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية بالذمة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أوبحتية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (877) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2021 .

وسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن **حوية المنتدى** الصادرة عن **المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة، البصرة، العراق** قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل أرسييف Arcif العام لمجلتكم لسنة 2021 (0.0336).

وقد صنفت مجلتكم في تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى، مع العلم أن متوسط معامل أرسييف في هذا التخصص على المستوى العربي كان (0.095).

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد مجلة (حولية المنتدى) لأغراض الترقية العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education &
Scientific Research
Research and Development



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No :

Date:

العدد: ٦٨٧٨ / ٢٠١٠
التاريخ: ٢٠١٠/٩/٢٦

جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة / مكتب السيد رئيس الجمعية

م/ مجلة حولية المنتدى

تحية طيبة ...

إشارة إلى طلب المقدم من قبلكم لغرض اعتماد مجلة حولية المنتدى لأغراض الترقية العلمية ، حصلت مصادفة معالي الوزير على محضر الاجتماع الثاني عشر لتقويم المجالات العلمية المنعقد في ٢٠٠٩/٥/١٢ على اعتماد مجلة حولية المنتدى لأغراض الترقية العلمية .
... مع التقدير

أ.م.د. محمد عبد عطية السراج
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٠/٩/٢٦

نسخة منه الى :

- مكتب معالي الوزير / إشارة الى مصادفة معاليه المورج في ٢٠١٠/٩/٣١... مع التقدير .
- دائرة البحث والتطوير / قسم الشؤون العلمية
- المصادرة

Email: researchdep@mohesr.gov.iq
Tel: 7194065

الهاتف / ١٩٤٠٦٥٠٦٢٢

مجلة حولية المنتدى - مجلة أكاديمية محكمة لأغراض الترقية العلمية.
تصدر عن: جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة - جمعية علمية

(مجازة من وزارة التعليم العالي بموجب الامر الوزاري المرقم ٣٣١٨ في ١٠/٨/٢٠٠٨).

- العدد: الثالث والخمسون ، من السنة الرابعة عشرة ، شتاء ٢٠٢٣ م.
- رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - بغداد (٢٣١١) لعام ٢٠١٨ .
- البريد الالكتروني : HAWLEAT.M2020@GMAIL.COM
- الموقع الالكتروني : hawlyatmontada.org
- رقم الهاتف : ٠٧٨٠٤٥١٧٩٤٥ / ٠٧٨٠٥٩٣٥٦٤٩ / ٠٧٨٠١٠٠٨٤٢٠



I. S. S. N. Print : 1998 - 0841

I. S. S. N. online : 2958 - 0455

2023

(من دواعي الفخر ان نحيطكم علماً انه تمت فهرسة مجلة حولية المنتدى في قواعد بيانات دار المنظومة والعمل جارٍ لإكمال فهرسة (٤٠) عدداً ، لإدراجها ضمن مستويات كلاريفيت)

عنوان المجلة: العراق - النجف الأشرف - حي العدالة - مجاور الشقق السكنية



حوليتك

للدراستات الإنسانية

مجلة أكاديمية محكمة لأغراض الترقية العلمية

I. S. S. N. : 1998 - 0841

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد (٢٣١١) لعام ٢٠١٨ م

رئيس التحرير

أ.م.م. د. عبد الأمير كاظم زاهد

سكرتير التحرير

أ.م.د. أسعد عبد الرزاق الاسدي

هيئة التحرير

- أ.د. طالب جاسم العنزي / التاريخ الإسلامي
أ.د. عامر عبد زيد الوائلي / الفلسفة والعرفان
أ.د. حيدر حسن اليعقوبي / العلوم التربوية والنفسية
أ.د. أحمد سمير محمد ياسين / القانون الخاص
أ.د. ضمير لفتة حسين / اللغة العربية
أ.د. أسعد كاظم شبيب / العلوم السياسية
أ.م.د. حيدر عبد الجبار الوائلي / الفقه الإسلامي وأصوله
أ.م.د. نور مهدي الساعدي / الدراسات القرآنية
أ.م.د. رحيم محمد عبد زيد / الجغرافية

الإشراف اللغوي

أ.م.د. مريم عبد الحسين التميمي

العلاقات العامة والمتابعة

د. محمد محيي التلال

معتد اللغة الانكليزية

م.م. علي حسين الحارس علي محمد رضا سميسم

الاخراج الفني

السيد عادل عبد عذاب



الهيئة الإستشارية

أ.د. حسن ناظم عبد	وزير الثقافة / العراق
أ.د. حسن لطيف الزبيدي	إستاذ التنمية - جامعة الكوفة / مدير مركز الرافدين للحوار
أ.د. روبرت غليف	أستاذ كرسي الأديان في جامعة اكسترا / المملكة المتحدة
أ.د. طلال عتريسي	الاستشاري العلمي لجامعة المعارف - لبنان
أ.د. عبد الحسين شعبان	قانون دولي - بيروت / نائب رئيس جامعة اللاعنف (اونور) / بيروت
أ.د. صباح كريم كلو	جامعة قاموس / مسقط / عمان / عميد كلية المنصور
أ.د. جمال ابراهيم الجيدري	قانون جنائي / جامعة بغداد
أ.د. كامل علاوي	أستاذ متمرس / جامعة الكوفة
أ.د. ابراهيم العاتي	الدراسات العليا / جامعة آل البيت العالمية / لندن

تعليمات النشر في مجلة حولية المنتدى

١. الالتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحث واتباع الأصول والأعراف المنهجية السائدة.
٢. أن يتميز البحث بالجدة والإضافة النوعية للمعرفة. نقداً. أو تجديداً. أو ابتكاراً ولا تنشر المجلة الأبحاث المكررة في مضامينها.
٣. أن تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، وإسم الباحث ودرجته العلمية، ومكان عمله، وتاريخ إنجازه، والبريد الإلكتروني للباحث ورقم هاتفه.
٤. أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين العربية والإنكليزية مع توفر الكلمات المفتاحية للبحث.
٥. توضع الجداول والملاحق والمراجع والفهارس في آخر البحث.
٦. تمتلك حولية المنتدى حق طباعة الأبحاث المقبولة للنشر ونشرها مدة خمس سنوات من تاريخ نشر البحث.
٧. يشترط أن يكون البحث مطبوعاً على قرص CD وفق المواصفات الآتية:
٨. أن يكون حجم الصفحة المطبوع عليها البحث (A4)
٩. أن تترك مسافة (٢سم) لأبعاد الصفحة من الجهات الأربع .
١٠. يطبع البحث بخط (Arial) حجم (١٦) على نظام الـ (Word) ويكون التباعد ما بين السطور هو (سطر ونصف) ويكون حجم خط الهامش (١٣).
١١. إدراج الهوامش بشكل تلقائي وليس يدوياً.
١٢. تجميع الأشكال الهندسية في البحوث التي تتضمن جداول ومخططات بيانية أو إحصائية.
١٣. أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة.

التحكيم :

- ١- يخضع البحث للإستلال الإلكتروني.
- ٢- تخضع جميع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم من متخصصين من ذوي الخبرة البحثية والمكاتب العلمية المتميزة.
- ٣- نحرص على أن تعلق رتبة المحكم العلمية على رتبة الباحث (في حال المؤلف الفردي) أو رتبة أي من الباحثين (في حال تعدد المؤلفين).
- ٤- لمجلتنا قائمة بالمحكمين المعتمدين في تخصصات المجلة ويجري تحديث هذه القائمة على ضوء التجربة بشكل مستمر.
- ٥- يطلب من المحكم رأيه في البحث كتابة على وفق استمارة محددة، تتضمن على سبيل المثال :
 - ❖ أصالة البحث ومدى إسهامه المعرفي في مجال التخصص.
 - ❖ منهجية البحث.
 - ❖ المصادر والحواشي.
 - ❖ سلامة التكوين واللغة والاستنتاجات.
 - ❖ ويطلب منه في نهاية تقييمه العام ابداء الرأي في مدى صلاحية البحث للنشر.
- ٦- تستعين المجلة بمحكمين اثنين على الأقل لكل بحث، ويجوز لرئيس التحرير إختيار محكم ثالث في حال رفض البحث من أحد المحكمين، ويعتذر للباحث من عدم نشر البحث في حال رفضه من المحكمين.

حقوق المجلة:

- ١- لهيأة التحرير حق الفحص الأولي للبحث وتقرير أهليته للتحكيم، ويؤخذ رأي المحكمين بنظر الاعتبار.
- ٢- يجوز لرئيس التحرير إفادة كاتب البحث غير المقبول للنشر برأي المحكمين أو خلاصته. عند طلبه من دون ذكر أسماء المحكمين، ومن دون أي التزام بالرد على دفاعات كاتب البحث.
- ٣- تعطى الأولوية في نشر البحوث المقبولة للنشر للباحثين المنتمين للجمعية ولمن اقتبس من أبحاث مجلتنا.
- ٤- لا يجوز نشر البحث في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في مجلتنا.
- ٥- للمجلة العلمية إعادة نشر البحث، ورقياً كان أم إلكترونياً مما سبق لها نشره، من دون حاجة لإذن الباحث، ولها حق السماح بإدراج بحوثها في قواعد البيانات المختلفة.
- ٦- تستوفي المجلة أجور النشر حسب تعليمات الوزارة / البحث والتطوير على وفق اللقب العلمي، وتستوفي ثلاثة آلاف دينار عما زاد عن (٢٠) صفحة.

ثالثاً: حقوق الباحث:

- ١- يحرص رئيس التحرير على إفادة كاتب البحث بمدى صلاحية البحث للنشر في خلال أسبوعين من تسلم ردود المحكمين.
- ٢- يجوز للباحث إعادة نشر بحثه المنشور بالمجلة ضمن كتاب للباحث بعد مضي سنة واحدة من نشره بالمجلة، وأن يشير إلى نشره في المجلة عند إعادة النشر ضمن كتاب.

رابعاً: الإجراءات والتدابير في حال الإخلال بالإقرار:

إذا ثبت للمجلة قيام الباحث بنشر البحث، ورقياً أو إلكترونياً قبل تقديمه للمجلة أو عند ذلك أو بعده يحق للمجلة حرمانه من النشر مستقبلاً في المجلة مدة لا تقل عن سنة، أو على وفق ما تراه هيئة تحرير المجلة، وتخطر الجهة التي نشر فيها.

Paper Submission Guidelines

- 1- Adherence to scientific methodology and established methods in academic writing.
- 2- The paper should be new and contain a qualitative addition to knowledge, by criticism, renewal, or innovation; repetitious papers will be declined.
- 3- The first page must contain: Full title, author's name, academic title, place of work, date of completion. Additionally, the paper should be appended with a brief CV of the author.
- 4- Tables, annexes, bibliographies, and indices should be put at the end of the paper.
- 5- The journal (Hawliyyat al-Muntada) has the right to print the paper for up to five years.
- 6- The paper must be a typed text stored on a CD, according to the following specifications:
 - a. Page Size: A4.
 - b. 2 cm margins from all sides.
 - c. File Format: Configuration: MSWord, Font: Arial (size: 16 for the main text, and 13 for the footnotes), Line Spacing: 1.5.
 - d. Footnotes must be inserted automatically, not manually.
 - e. Graphs must be gathered in one section.
 - f. The total number of pages must not exceed 20 pages.

المحتويات

محور الدراسات الإسلامية

١٧	وجوه تحريف القرآن الكريم / قراءة تحليلية في فكر الشيخ هادي كاشف الغطاء أ.د. سيروان عبد الزهرة الجنابي كلية التربية / جامعة الكوفة
٥٩	أحكام الجهر والإخفات في الصلاة / دراسة فقهية قرآنية أ.م.د. ناصر هادي ناصر الحلو وزارة التربية - المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف - قسم الإشراف الاختصاصي
٧٩	التعريف بعملية الأستنباط الفقهي أ.م. مرتضى جواد عواد المدوَّح جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية
١٠٣	دلالة الاضمار وعلاقته مع المرجع في تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (١٢٩٦هـ - ١٣٩٣هـ) م.د. قاسم علي دويج وزارة التربية - المديرية العامة لتربية واسط - مديرية تربية النعمانية
١٣٥	العنف اللغوي وأثره في هدم العلاقات الاسرية / دراسة في تحليل النص / القصص القرآني امودجا م.د. خنساء مهدي حمود وزارة التربية - مديرية تربية البصرة

محور دراسات اللغة والأدب

١٥٩	الأنساق الثقافية المضمرة عند الشعراء الأستاذ الدكتور سعد جبار الحسنوي الباحثة: نرجس علي عبد الله الفتلاوي جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات
١٧١	العنف الرمزي في الشعر الجاهلي مظاهره وتجلياته الأستاذ المساعد الدكتور نجاح مهدي علوان قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة البصرة

المحتويات

٢٠١	العجائبي والغرائب في هاشميات الكميث بن زيد الأسدي الأموي م.د. عبدالحسين برغش عبدعلي وزارة التربية - مديرية تربية البصرة
٢٣٣	الثنائيات الضدية في المفصليات المدرّس الدكتور سعد سامي محمد
٢٥٩	ظاهرة التكرار في شعر الصّاحب بن عبّاد م. د. منى حسن علي

محور دراسات الفنون المسرحية

٢٨٥	فاعلية الماينية في اللغة الاخراجية المسرحية أ.د. عبد الكريم عبود عودة م. م. علي خضير محمد جامعة البصرة - كلية الفنون الجميلة - قسم الفنون المسرحية/ الاخراج المسرحي / الدراسات العليا/ الدكتوراه
٣٠٧	مفهوم الديمومة في العرض المسرحي العراقي المعاصر أ.م.د. ماهر عبد الجبار الكتيباني م. م. عباس كاظم رحيمه جامعة البصرة - كلية الفنون الجميلة - قسم الفنون المسرحية - الإخراج المسرحي

محور الدراسات القانونية

٣٣٧	الحكم الأولي لتوئي القضاء في الدول الوضعية اشراف: د. خالد الغفوري الباحث: محمد الكروي القيسي جامعة المصطفى (ص) العالمية
٣٦٩	انتهاء خدمة الموظف لعدم الكفاية المهنية في القانون العراقي والمقارن سارة عدنان صالح رائدة ياسين خضر مدرس القانون الاداري المساعد مدرس القانون الاداري جامعة كركوك /كلية القانون والعلوم السياسية /قسم القانون

المحتويات

محور الدراسات الجغرافية

٤٠٣	التحليل المورفومتري لحوض وادي العاصين في الهضبة الغربية من محافظة النجف وامكانات استثمار مياهه الباحثة: نور رزاق عبد الكاظم الحدراوي أ.د. عايد جاسم حسين الزاملي طالبة ماجستير \ كلية الآداب \ جامعة الكوفة كلية الآداب جامعة الكوفة
-----	--

محور دراسات علم الإدارة

٤٣٩	تطوير مقياس المعمارية الاستراتيجية في المنظمات الخدمية الباحث: صادق خضير عبد العظيم أ.م.د. ميادة حياوي مهدي جامعة الفرات الاوسط - الكلية التقنية الادارية - كوفة
-----	---

محور الدراسات التاريخية

٤٥٥	اضواء على سيرة القاضي نوح بن دراج (ت: ١٨٢ هـ / ٧٩٨م) د. باسم محمد حمد الزيايدي وزارة التربية - مديرية تربية النجف الاشرف
٤٨٣	قراءة الاستشراق البريطاني للوجود الموحد في الاندلس (٥٤١-٦٦٨هـ/١١٢١-١٢٦٩م) مونتغمري وات انموذجا المدرس الدكتور: حيدر علي حول كلية الصيدلة-جامعة جابر بن حيان-النجف الاشرف

محور الدراسات الإنكليزية

3	Turn Taking Strategies in Harold Pinter's Slight ache In Terms of Stenstrom's perspective By: Assist. Lecturer : Shurooq Hameed Talib
---	--

المحتويات

35	<p>The Repercussions of Sectarian Violence in Post-Invasion Iraq: The Implementation of Fanon's "National Culture" In Saadawi's Frankenstein in Baghdad Asst.Lect Noor Moahmmmed Baqir Altaai College of Arts/ Translation Department</p>
61	<p>Componential analysis to John Steinbeck's Of Mice and Men's Characterization: A Semantico- Stylistic Study By :Assist. Prof. Fatima Hussein Aziz Dept. of Translation College of Arts- University of Basrah</p>





التعريف بعملية الأستنباط الفقهي

أ.م. مرتضى جواد عواد المدوّح

جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الانسانية- قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

murtadha.awad@uobasrah.edu.iq

الملخص:

جهدهم لمعرفة احكام الواسع العليم التي تتجاوز الزمان والمكان وأفق الانسان مهما تطور، وقد يفهم بعض الفقهاء بعض الأحكام اكثر من غيرهم من دون ان يكون في ذلك طعناً لغيرهم لكون الشريعة واسعة جداً ومرنة للغاية وكل فقيه يستنبط منها بقدر فهمه وعلمه، وان الفقه وعملية الاستنباط الفقهي تصل في كل مجالات الحياة والمجتمع وما يستجد من احداث ووقائع، ولهما القدرة على مواكبتها واستنباط احكامها وفق الشريعة الاسلامية الغراء.

كلمات مفتاحية: الفقه، الأستنباط،

أن عملية الأستنباط الفقهي هي عملية ممارسة الفقيه لإقامة الدليل على تعيين الموقف العملي في كل حدث من أحداث الحياة وناحية من ناحيتها، وهذا ما يسمى بعملية الاستنباط الفقهي للحكم الشرعي، ولهذه العملية الاستنباطية اهمية كبرى في حياة الانسان، ولها قواعدها المهتدة لها وعناصرها الخاصة والمشاركة ومراحلها المتعددة ومناهجها المختلفة وتطبيقاتها، وإن ايمان الفقهاء بمرونة الشريعة بالمستوى الذي يفوق سعة افق الفقهاء جميعاً يدفعهم لبذل قصارى

عملية الاستنباط ، الدليل الشرعي ،
الحكم الشرعي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلِّ اللهم
على خير خلقه أجمعين محمد واله
الميامين ،

بعد الإيمان بضرورة التعرّف على
أحكام الشريعة الإسلامية في كل

وقائع الحياة، وبعد الإيمان بالحاجة
الماسّة إلى البحث العلميّ والدراسة

المتخصّصة - للوصول إلى أحكام
الله تعالى بالاستدلال الصحيح ،

من خلال دراسة مصادر التشريع
الإسلامي، المتمثلة بالكتاب والسنة،

تبلورت عمليّة الاستدلال للوصول
إلى هذه الأحكام بالتدرّج، وسُمّيت

عمليّة الاستدلال هذه بالاستنباط
وبالتفّقه في الدين. كما عُرفت

بالاجتهاد، حيث يتمّ فيها استخراج
الحكم الشرعيّ من مصادره المقرّرة

له، ويتفّقه الدارس في أحكام الله
تعالى مستنداً إلى الأدلّة الدالة عليها.

ويذلّ جهده وطاقته ويستفرغ
وسعه للوصول إلى أحكامه سبحانه

وتعالى، فيكون مستنبطاً ومتفّقهاً
ومجتهداً.

إن العلم الذي يتولّى رفع الغموض
عن الموقف العمليّ تجاه الشريعة في

كلّ واقعة من وقائع الحياة، بإقامة
الدليل على تعيين الموقف العمليّ،

هو علم الفقه، حيث يتمّ في هذا
العلم تحديد الموقف العمليّ الشرعيّ

تحديداً استدلالياً. وهذا التحديد
الاستدلاليّ هو ما يسمى بعملية

الاستنباط، أو الاجتهاد، أو التفّقه في
الدين.

وللاستنباط تبعاً لتعقّد عمليّة
الاستنباط مراتب ومستويات تختلف

باختلاف مستوى وضوح النصوص
وغموضها أو تعارضها، وتبعاً لما

يريد الفقيه أن يصل إليه من حكم
واقعة معيّنة أو نظريّة فقهية معيّنة أو

نظام اقتصاديّ أو سياسيّ أو اجتماعيّ
متكامل يعبر عن رأي الإسلام

وموقف الشريعة تجاه مفردات
السلوك في حياة الإنسان الفرد أو

تجاه المجتمع الإنسانيّ أو الإسلاميّ
أو في كل ما يستجد من شؤون

الحياة والمجتمع المعاصر.
وعمليّات الاستنباط التي يشتمل



عليها علم الفقه، بالرغم من تعددها وتنوعها من حيث التعقيد، تشترك في عناصر موحدة وقواعد عامّة تدخل في جميع أو في كثير من عمليّات الاستنباط وفي شتى مجالات الحياة سواء الاحكام الشرعية الفقهية او الاخلاق الاسلامية او احكام المجتمع الخاص والعام والاسلامي والدولي ؛ لذا يكون لعملية الاستنباط الدور المهم في حياة الانسان والمجتمع لتقنين النظم والقوانين وفق الشريعة الاسلامية الغراء في كافة ابعاد الحياة وما يستجد ويتطور.

وهذه العناصر المشتركة تطلّبت وضع علم خاص بها لدراستها وتحديدتها وإعدادها لعلم الفقه، فكان (علم الأصول)، الذي ولد في أحضان علم الفقه بالتدرّج. وفي علم أصول الفقه يتمّ تحديد مصادر الاستنباط والحجج التي يمكن الاعتماد عليها أولاً، كما يبحث عن موقع ودرجة الاعتماد على كلّ منها ثانياً، كما يتمّ تحديد القواعد أو العناصر المشتركة في عمليّات الاستنباط ثالثاً، بالإضافة إلى منهجة

عملية الاستنباط نفسها لضرورة تحديد «منهج الاستنباط» من خلال تعيين مورد استعمال كلّ مصدر ومجرى كلّ قاعدة من القواعد التي تبلورت بالبحث والدراسة في علم الأصول كما هو مذكور في محله . قال الشهيد السيّد محمد باقر الصدر: «ولا يحدد علم الأصول العناصر المشتركة فحسب، بل يحدّد أيضاً درجات استعمالها في عملية الاستنباط، والعلاقة القائمة بينها. وبهذا يضع للعملية الاستنباطية نظامها العامّ الكامل»^(١).

غير أنّ الاقتصار على العناصر المشتركة في الاستنباط - وهي التي عبّر عنها بالقواعد الممهّدة للاستنباط والمتداولة في الأوساط الدراسية. يمكن لنا أن نتوسّع فيها ، فمصطلح العناصر المشتركة نريد منها مصادر الاستنباط والمنهج الذي ينبغي اتّباعه في استخدام قواعد الاستنباط أيضاً، باعتبار أن «المصادر» و«المنهج» و«القواعد» كلّها تعدّ عناصر مشتركة في عامّة عمليّات الاستنباط.

إذاً يمكن أن نقول: إنّ العلم بمنهج

الاستنباط أو كيفية استخدام قواعد الاستنباط هو ما اهتم ببيانه بعض الأصوليين، وتعليمه لطلاب التفقه في الدين من خلال ممارسات التطبيق في حياة المجتمع المعاصرة واستنباط احكامها .

ولذا سنعرّف بعملية الاستنباط الفقهي بتفاصيلها ومراحلها وعناصرها وقواعدها الكلية بحسب المطالبة التالية :

المطلب الاول : تعريف الفقه لغة

وأصلاًحاً

الفرع الاول : تعريف الفقه لغة

فسر الفقه في اللغة بعدة تفاسير منها :

١- هو العلم بالشيء والفهم له. وهو المعروف لدى اللغويين^(٢)، قال العاملي : الفقه في اللغة : الفهم^(٣). قال تعالى: (قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ)^(٤).

٢- فهم الشيء الدقيق، قال تعالى: (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَ لَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ)^(٥)، فلا يقال: فقّهت أنّ السماء فوقنا، واختار ذلك أبو إسحاق المروزي^(٦). وقال القرافي: «وهذا أولى؛ ولهذا

خصّصوا اسم الفقه بالعلوم النظرية، فيشترط كونه في مظنة الخفاء، فلا يحسن أن يقال: فقّهت أنّ الاثنين أكثر من الواحد. ومن ثمّ لم يسمّ العالم بما هو من ضروريات الأحكام الشرعية فقيهاً^(٧).

٣- فهم غرض المتكلّم من كلامه، سواء أكان الغرض واضحاً أم خفياً، واختاره الرازي^(٨).

وقد نقل صاحب البحر المحيط كثير من اقوال اللغويين والعلماء في تعريف الفقه وحده حيث ذكر^(٩) :

((وَالْفَقْهُ لُغَةً: اُخْتَلِفَ فِيهِ، فَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي الْمُجْمَلِ: "هُوَ الْعِلْمُ، وَجَرَى عَلَيْهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي التَّلْخِيصِ"، وَإِلَيْكَاهِرَاسِيٍّ، وَأَبُو نَصْرِ بْنِ الْقَشِيرِيِّ، وَالْمَاوَرِدِيُّ إِلَّا أَنَّ حَمَلَةَ الشَّرْعِ خَصَّصُوهُ بِضَرْبٍ مِنَ الْعُلُومِ. وَنَقَلَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ عَنِ ابْنِ فَارِسٍ: أَنَّهُ إِذْ رَأَى عِلْمَ الشَّيْءِ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ الْفَهْمُ. وَقَالَ الرَّائِغِبِيُّ: هُوَ التَّوَسُّلُ إِلَى عِلْمٍ غَائِبٍ بِعِلْمٍ شَاهِدٍ فَهُوَ أَحْصَى مِنْ الْعِلْمِ...)).

والظاهر أنّ أصح هذه الأقوال هو الأول^(١٠) وهو موافق لكثير



من الاقوال ويدل عليه الوجدان ومعروف لدى اللغويين وهو الراجح عندي .

ثم إنّ الأصل فيه الشقّ، قال الهروي: «الفقه حقيقته الشقّ والفتح، والفقيه الذي يشقّ الكلام»^(١١)، وقال ابن الأثير: «الفقه في الأصل الفهم، واشتقاقه من الشق والفتح»^(١٢).

الفرع الثاني: تعريف الفقه في اصطلاح الفقهاء:

فقد اطلق الفقه أوّلاً على ما يرادف لفظ الشرع فكان علم الفقه هو العلم بكل ما جاء من قبل الله سبحانه وتعالى في الدين سواء ما يتعلق باصول الدين أو الأخلاق أو أفعال الجوارح أو معرفة النفس أو

القرآن وعلومه، وهو الذي أوجبه الآية الشريفة: (فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ...) ^(١٣) وقد سمّي بالفقه الأكبر^(١٤)،

إلاّ أنّه بالتدريج قد دخله تخصيص كثير فاستبعد علم العقائد وجعل علماً مستقلاً برأسه مسمّى بعلم التوحيد أو علم الكلام، واستبعد علم الأخلاق ومعرفة النفس

والسلوك وسمّي بعلم الأخلاق وعلم العرفان والسلوك، واستبعد ما يتعلّق بالقرآن الكريم فسمّي بعلم التفسير وعلوم القرآن، واستبعد ما يتعلّق باصول الفقه فجعل علماً مستقلاً يبحث عن منهج الاستدلال الفقهي أو الأدلّة المشتركة في الفقه. فاختص تعريف الفقه الاصطلاحي بالعلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيليّة^(١٥). وهذا التعريف أشهر وأيسر تعريف لعلم الفقه، وأسلم من سواه عن المآخذ الفنية عليه، وقد اختاره من قبل غير واحد من فقهاءنا الاعلام، كالشهيد الاول في القواعد والشيخ حسن ابن الشهيد الثاني في المعالم^(١٦).

والمقصود من الفرعية الأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين وتروكهم- فيخرج اصول الدين واصول الفقه- سواء كانت تكليفية كالوجوب والحرمة أو وضعية كالملكية والطهارة وسواء كانت متعلقة بالفرد في سلوكه الشخصي أو بالاسرة والعائلة أو بالمجتمع والدولة والسلوك العام.

والمقصود بكونها عن أدلة تفصيلية اخراج الفقه التقليدي أي علم المقلد بفتاوى مقلده، فإنه ليس من الفقه الاصطلاحي، فيختص علم الفقه بالاجتهادي كما يختص عنوان الفقيه بالمجتهد دون المقلد.

المطلب الثاني: تعريف الاستنباط وما له

صلة به

الفرع الاول: تعريف الاستنباط لغة

الاستنباط في اللغة بمعنى الاستخراج والإظهار بعد الخفاء^(١٧)، وقيل الاستنباط: الإِسْتِخْرَاجُ. واستنبطَ الفقيه إذا استخرج الفقه الباطنَ بِاجْتِهَادِهِ وفهمه. فهو لغة: استفعال من انبسط الماء انبساطا بمعنى استخرجه، وكل ما أظهر بعد خفاء فقد انبسط واستنبط، واستنبط الفقيه الحكم: استخرجه باجتهاده، قال الله تعالى: (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ)^(١٨). واستنبطه، واستنبط منه علما وخيرا ومالا: استخرجه، وهو مجاز^(١٩). والاستنباط: الإِسْتِخْرَاجُ. واستنبطَ الفقيه إذا استخرج الفقه الباطنَ بِاجْتِهَادِهِ وفهمه. قَالَ اللَّهُ عَزَّ

وَجَلَّ: (وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ)^(٢٠)

وكذا جاء في كتاب العين للفراهيدي: (نبط: النَّبَطُ: الماء الذي يَنْبُطُ من قَعْرِ الْبُئْرِ إِذَا حُفِرَتْ، وَقَدْ نَبَطَ مَاؤُهَا يَنْبِطُ نَبْطًا وَنَبُوطًا، وَقَدْ أَنْبَطْنَا الْمَاءَ، أَي: اسْتَنْبَطْنَاهُ، يَعْنِي: انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ. وَالنَّبَطُ: مَا يُتَحَلَّبُ مِنَ الْجَبَلِ كَأَنَّهُ عَرَقٌ يُجْرُجُ مِنْ أَعْرَاضِ الصَّخْرِ... وَالنَّبَطُ وَالنَّبِيطُ: كَالْحَبَشِ وَالْحَيْشِ فِي التَّقْدِيرِ، وَسُمُّوا بِهِ، لِأَنَّهُمْ أَوَّلُ مَنْ اسْتَنْبَطَ الْأَرْضَ)^(٢١). وايضا قريب منه ما في المحيط حيث ذكر: (... الكلام: اسْتَخْرَجَهُ. وَنُبِيطٌ، كزُبَيْرٍ: ابْنُ شُرَيْطٍ، صَحَابِيٌّ. وَنَبَطُ الرَّكِيَّةِ وَأَنْبَطُهَا وَاسْتَنْبَطُهَا وَتَنْبَطُهَا: أَمَاهَهَا. وَكُلُّ مَا أُظْهِرَ بَعْدَ خَفَاءٍ فَقَدْ أَنْبَطَ وَاسْتَنْبَطَ، مَجْهُولَيْنِ. وَالنَّبِيطَاءُ، كَحَمِيرَاءَ: جِبَلٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ. وَوَعَسَاءُ النَّبِيطِ: ع. وَالْإِنْبَاطُ: التَّأْثِيرُ. وَاسْتَنْبَطَ الْفَقِيهَ: اسْتَخْرَجَ الْفِقْهَ الْبَاطِنَ بِفَهْمِهِ وَاجْتِهَادِهِ...)^(٢٢). وكذا قريب منه ما في النهاية في غريب الحديث والاثار حيث ذكر: ((نَبَطَ) - فِيهِ «مَنْ عَدَا مِنْ



بَيْتِهِ يَنْبِطُ عِلْمًا فَرَشَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا» أَي يُظْهِرُهُ وَيُفْشِيهِ فِي النَّاسِ. وَأَصْلُهُ مِنْ نَبَطَ الْمَاءُ يَنْبِطُ ، إِذَا نَبَعَ. وَأَنْبَطَ الْحَقَّارُ: بَلَغَ الْمَاءُ فِي الْبُئْرِ. وَالْإِسْتِنْبَاطُ: الْإِسْتِخْرَاجُ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «وَرَجُلٌ ارْتَبَطَ فَرَسًا لَيْسَتْ نَبِطُهَا» أَي يَطْلُبُ نَسْلَهَا وَنِتَاجَهَا. وَفِي رِوَايَةٍ «يَسْتَبْطِنُهَا» أَي يَطْلُبُ مَا فِي بَطْنِهَا^(٢٣). وكذا جاء في كتاب التعريفات للجرجاني قال: الاستنباط: استخراج الماء من العين من قولهم: نبط الماء إذا خرج من منبعه^(٢٤).

الفرع الثاني : تعريف الأستنباط
اصطلاحاً

الاستنباط هو مصطلح أصولي يعني: استخراج الحكم الشرعي من أدلته، وهو الفعل الذي يقوم به المجتهد حين إرادته معرفة حكم مسألة شرعية معينة، فلو واجه المجتهد سؤال: هل الخمر حرام؟.

فبعد تحققه من ثبوت الأدلة الشرعية وصحتها، يتوجه لهذه الأدلة ويحاول استنتاجها ليعلم من خلال ذلك حكم شرب الخمر، فالنظر في الأدلة وعمله لاستخراج

الحكم من الأدلة يطلق عليه الاستنباط في علم أصول الفقه. ومعنى الاستنباط عندنا هو تطبيق القواعد العامة المشتركة المحددة- والتي ثبتت حجيتها شرعاً في اصول الفقه بالكتاب أو السنة أو العقل بنحو الجزم والقطع- على مواردنا الخاصة^(٢٥).

وقيل^(٢٦) هو: هو استخراج الحكم أو العلة إذا لم يكونا منصوصين ولا مجمعاً عليهما بنوع من الاجتهاد، فيستخرج الحكم بالقياس أو العلة بالتقسيم والسير أو المناسبة أو غيرها مما يعرف بمسالك العلة. وكذا عرّف الاستنباط بانه: استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن، وقوة القريحة^(٢٧). وقيل ان المراد من الاستنباط: ((استخراج الأحكام الشرعية الفرعية و الفتاوى النظرية من أدلتها الظاهرة و الخفية و اللبية)) و قد يسمي الفقهاء هذا النوع من الاستنباط اجتهاداً^(٢٨). وفي استعمال الفقهاء أحياناً يكون الاستنباط مرادفاً للاجتهاد إذا كان الأخير بالمعنى المتكامل كما في المذهب الإمامي،

(٣١) ، فاستنباط الحكم الشرعي في واقعة معناه إقامة الدليل على تحديد الموقف العملي للانسان تجاه الشريعة في تلك الواقعة، أي تحديد الموقف العملي تجاه الشريعة تحديداً استدلالياً. ونعني بالموقف العملي تجاه الشريعة السلوك الذي يفرض على الانسان تجاه تبعيته للشريعة أن يسلكه تجاهها لكي يفي بحقوقها ويكون تابعا مخلصا لها.

إذن إنّ عملية الاستنباط الفقهي للحكم الشرعي ليست عملية عفوية أو مرتجلة يبدي فيها المفتي رأياً انقذ صدفة في ذهنه؛ للخلاص من إحراج علمي أو عملي، بل إنّها عملية علمية تمرّ بعدة خطوات ومراحل، تطوي خلالها الذهنية الفقهية مجموعة من المحطّات البحثية، حيث ينطلق الفقيه من البحث عن الأدلّة، حيث يفتّش ويفحص في المصادر الأساسية، حتى يعثر على ضالّته في مظانّها، فيحدّد أدلّته أولاً، ثم يبدأ خطوة أخرى ومرحلة ثانية، وهي مرحلة تحديد دلالات الأدلّة، ومقدار ما تدلّ عليه من مفادات بالاستناد

أمّا الاجتهاد بمعنى الرأي أو الظن الشخصي للفقيه فهو يعتبر أحد أدلّة الاستنباط في بعض المذاهب الاخرى غير المذهب الامامي^(٢٩) ولا يكون مرادفاً. وعُرّف الاستنباط ايضاً بأنّه «استخراج الحكم من فحوى النصوص»^(٣٠). ولكن الاخير ليس جامعاً حيث الادلة التي يستنبط منها الحكم اعم من النصوص. لذا فيكون الاستنباط هو استخراج الحكم الشرعي من ادلته المقررة وهو المعنى الانسب والمختار لدينا لانه تعريف جامع مانع مطابق للمعرّف وقريب من معناه اللغوي ايضاً.

المطلب الثالث: التعريف بعملية

الاستنباط الفقهي وعناصرها ومراحلها

الفرع الاول: التعريف بعملية الاستنباط الفقهي كمصطلح أن عملية الاستنباط الفقهي هي: عملية ممارسة الفقيه لإقامة الدليل على تعيين الموقف العملي في كل حدث من أحداث الحياة وناحية من نواحيها، وهذا ما نطلق عليه في المصطلح العلمي اسم «عملية الاستنباط الفقهي للحكم الشرعي



إلى جملة من القواعد والضوابط المحدّدة سلفاً في علم أصول الفقه، إلى أن ينتهي إلى استنتاج معيّن، فيصوغ فتواه على ضوء ذلك. ومن الطبيعي أن تسبق هذه العملية جملة من المقدمات المعلوماتية من أجل تهيئة الفقيه ذهنياً وإعداده لخوض تجربته الأستنباطية الاجتهادية.

ومن هنا يتضح أنّ الفتوى الفقهية ما لم تُؤكّد من رحم عملية الاستدلال، وما لم تترشّح كنتيجة لعدد من الخطوات العلمية، لا قيمة شرعية لها. وبعبارة أخرى: إنّ كلّ عملية إفتاء لا بدّ أن تكون حاصلة من عملية الاستنباط الفقهي، وكلّ استنباط فقهي هو عملية بحث علمي في الأدلّة الشرعية، فكلّ إفتاء يمثّل نظرية علمية فقهية أو تطبيقاً فنياً لنظرية علمية يتبنّاها الفقيه بعد أن يبذل أقصى ما يمكنه من جهد خبروي. فعملية الاستنباط الفقهي _ الإفتاء _ إنجاز علمي يستند إلى أسس موضوعية، وليس هو محض قناعة شخصية لا تتجاوز عالم الذات^(٣٢).

الفرع الثاني: أهمية عملية الاستنباط الفقهي تأتي أهمية الاستنباط الفقهي من أهمية الشريعة ودورها في حياة الانسان فكلمّا كانت الشريعة أكثر تأثيراً في حياة الناس كلما سعى الناس بشكل أكبر لمعرفة أحكام الشريعة وقوانينها ولهذا نجد أنّ الناس تكثّر أسألّتهم حول القوانين الوضعية المرتبطة بحياتهم ارتباطاً مباشراً الكون مسألة الالتزام بالنظام تكون تابعة لقوة النظام وتأثيره في حياة الناس وهذه مسألة متفق عليها عند جميع العقلاء في العالم ولكن الفرق بين القوانين الشرعية والقوانين الوضعية هو أن القوانين الوضعية تكون قوة النظام فيها ظاهرية تؤثر على أبدان المخالفين للنظام أو على أموالهم عند ثبوت المخالفة أما القوانين الشرعية فإنّ قوة وشدة النظام فيها واقعية حقيقية تؤثر على قلوب الناس وعقولهم وإن لم تثبت المخالفة ظاهراً بل وإن كان النظام الوضعي مخالفاً لها فمخالفتها هي أشبه بالتلاعب بجهاز دقيق لا يمكن إصلاحه إلا

ان نعيش بقلب سليم الى الابد وأما اذا قصرنا او أهملنا معرفة النظام ووقعنا في الخلل سوف نحصل على الشقاء بل قد يكون الشقاء أبدي إذا كان هناك عناد وتلف كامل للقلب أما اذا لم يكن هناك عناد فإن الاخطاء التي تسبب بخلل في قلوبنا تحتاج الى إصلاحات وقد تكون الاصلاحات طويلة الامد وقد نحتاج الى إصلاحات في عالم البرزخ وإصلاحات يوم القيامة أو حتى إصلاحات في جهنم نحو قوله تعالى ((لَا يَثِيبَنَّ فِيهَا أَهْقَابًا))^(٣٣)، فقانون بهذه القوة وبهذه الدقة وبهذه الصرامة يرسم الحياة الابدية على نحو قوله تعالى ((فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ))^(٣٤)، هكذا قانون أبدي دقيق لا بد من تحصيل الدقة لمعرفة لا بد من بذل الوسع والجهد بأقصى الدرجات لكي نصل الى المعرفة الصحيحة لهذا النظام لكي لا نقع في الخطأ أو المخالفة التي تسبب لنا مشاكل أبدية نستجير بالله .

يارجاءه الى صانعه وكلما كان دقيق أكثر كلما كانت الاستفادة منه من دون بذل الجهد في التعلم أقل وقد تكون هناك عواقب وخيمة لمن لا يحسن التصرف في الاجهزة الدقيقة كذلك بالنسبة الى النظام الشرعي كلما كان النظام دقيق أكثر كلما احتجنا في معرفته الى بذل جهد أكبر لتمكن من الاستفادة الكاملة من النظام وعدم الوقوع في الاضرار المترتبة على المخالفة والتي لا يمكن إصلاحها إلا بالتوبة يارجاع النفوس الى صانعها المشرع لنظامها لكون النظام الشرعي هو نظام لقلوب الناس وملكاتهم النفسية فيمكن للإنسان من خلال إلتزامه بالنظام أن يكون صلاحه أبدي كما يمكنه أن يكون فساده أبدي فيما اذا أفسد قلبه ونفسه فلذلك أصبحت عملية استنباط الأحكام الشرعية بالنسبة الى المتدينين هي ليست ضرورة دينوية وإنما هي ضرورة أبدية حيث أن تحديد مصير الإنسان الى الابد يكون من خلال مطابقته لنظامه الواقعي فاذا قمنا باستنباط الاحكام الموافقة للنظام الداخلي لنا يمكن لنا

في عناصر موحدة وقواعد عامة تدخل فيها على تعددها وتنوعها، وقد تطلبت هذه العناصر المشتركة في عملية الاستنباط الفقهي وضع علم خاص بها لدراستها وتحديدتها وتهيئتها لعلم الفقه، فكان علم الأصول.

فالعناصر المشتركة إذن، هي القواعد العامة التي تدخل في عمليات إستنباط أحكام عديدة في ابواب مختلفة كعنصر حجّة الظهور وعنصر حجّة الخبر.

وإما العناصر الخاصة، فهي ما لم يكن مشتركاً من العناصر، وهي تلك التي تتغير من مسألة إلى أخرى من المسائل التي يمارس الفقيه فيها فن الإستنباط كالروايات المختلفة، والإصطلاحات اللغوية المختلفة، وعلم المنطق وعلم الرجال وعلم الدراية وغيرها^(٣٥).

الفرع الرابع: مراحل عملية الإستنباط الفقهي
وبيان ذلك: إنّ عملية الاستنباط تمرّ بالمراحل التالية^(٣٦):

فإذا اعتقدنا باننا في نظام لامتناهي أبدي وإنّ مسيرتنا في هذا النظام الأبدي تعتمد على اختياراتنا للشريعة الصحيحة المطابقة لنظامنا الداخلي الفطري فلا ينبغي لمن لديه أدنى درجات العقل أن يشكك في أهمية المعرفة لهذه الشريعة لذلك فقد ورد في بعض الاخبار انه عليك أن تسأل عن دينك حتى يقال عنك أنك مجنون حيث أن أهل الدنيا لا يستطيعون ان يستوعبوا الطموح الذي لديك علم بلا جهل وغنى بلا فقر وقدرة بلا عجز وحياة بلا موت فهم يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون.

الفرع الثالث: عناصر عملية الاستنباط الفقهي

العناصر التي تدخل في عملية الاستنباط والإستدلال الفقهي تنقسم إلى قسمين:

الاول: العناصر المشتركة:

الثاني: العناصر الخاصة:

عمليات الاستنباط الفقهي التي يشتمل عليها علم الفقه بالرغم من تعددها وتنوعها، فأنها تشترك

المرحلة الأولى: مرحلة اكتشاف الدليل:

وهنا لا بدّ من الفحص التام عن الأدلّة التي يحتمل وجودها في المصادر الأساسية للشريعة، بل لا بدّ من الفحص عن كلّ ما يحتمل دليته على الحكم الشرعي، ولو كان خارج المنظومة المألوفة للأدلّة، فإن كانت عملية الفحص ناقصة، ولو بنسبة ضئيلة، فلا يمكن الاطمئنان بعملية الاستنباط طرّاً؛ بسبب وجود الاحتمال الذي يثير الشك بالنتيجة، فربّما يوجد دليل آخر لو وقع تحت يد هذا المستنبط لاختلف اتجاه حركته الاجتهادية حينئذٍ، ولانتهى إلى نتيجة متفاوتة.

المرحلة الثانية: مرحلة تمامية الدليل:

وهنا أيضاً لا يحصى من الفحص التام عن الأدوات الموجبة للثقة بصدور هذا الدليل والوسائل المثبتة لاعتبار هذا الدليل؛ إذ لا شك في أنّ الالتفات إلى بعض تلك الأدوات والوسائل وإغفال بعضها الآخر قد يغيّر من عملية تقييمنا ومدى اعتبارنا لهذه الأدلّة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الكشف عن الدلالة:

ولا شك هنا في ضرورة الفحص التام عن وجوه الدلالة الممكنة أو المتوفّرة للدليل، فإنّ إهمال أحد وجوه الدلالة يقدح في مدى الركون إلى ما يتبنّاه المستنبط من تفسير للدليل الشرعي.

المرحلة الرابعة: مرحلة تمامية الدلالة:

وهنا أيضاً لا مناص عن الفحص التام عن العناصر الخارجة عن هذا الدليل من أدلّة وقرائن ومعايير عامة قد تشكّل معارضاً ومدلولاً منافياً لدلالة ذلك الدليل المبحوث عنه، أو ربما تشكل قرينة مقيدة أو مخصّصة أو متممة للدلالة، أو مفسّرة لها وموجّهة لها؛ إذ الاكتفاء بالبحث عن الدليل في نفسه، ومع قطع النظر عمّا يحفّ به من مؤثّرات دلالية، يعدّ نقصاً بحثياً لا يمكن الغصّ عنه.

الفرع الخامس: تاريخ عملية الاستنباط الفقهي لعلماء الإمامية فإذا كان لعملية الاستنباط كل هذه الأهمية فلماذا تأخر علماء الإمامية



عن علماء العامة في ممارسة عملية الإستنباط حتى ظن البعض بأنهم تابعين لعلماء العامة؟ ولكن لا يخفى على من لديه أدنى توجه أنّ علماء العامة إنما سبقوا علماء الامامية في عملية الاستنباط لانهم لم يعتقدوا بعصمة العترة وأنهم الممثلين الحقيقيين لرسول الله ولقوانين الشريعة لذلك كانوا بحاجة لممارسة عملية الاستنباط لمعرفة الاحكام الشرعية ولكن علماء الامامية كانوا يعرفون الاحكام الشرعية معرفة تفصيلية لوجود الممثلين عن رسول الله (ص) ومع وجودهم (عليهم السلام) لا حاجة لان يبذل العلماء وسعهم وجهدهم لمعرفة الاحكام ولكن في زمن الغيبة وبالتحديد في زمن الغيبة الكبرى لما انقطعت الصلة بين العلماء وبين المصدر الظاهري للتشريع اضطر العلماء لان يبذلوا وسعهم لمعرفة الاحكام الشرعية وأول عالم عرف عنه بأنه نقل للناس الأحكام الشرعية عن طريق عملية الاستنباط هو (علي بن حسين بن بابويه القمي والد

الشيخ الصدوق رحمة الله تعالى عليهما المتوفى سنة ٣٢٩ هجرية) (٣٧) فقام بعملية الاستنباط من الكتاب ومن أحاديث العترة وأفتى على وفق ذلك لأتباعه ومقلديه ولكن الطريقة العامة المعمول بها حتى في عصر هذا الشيخ الجليل وإبنة الصدوق (رحمة الله عليهما) كانت رواية الحديث بمعنى أنه من يسأل عن حكم شرعي يجيبونه بمضمون رواية يعني ان الموضوع محدد سابقا والحكم المذكور سابقا بمعنى إنّ موضوع الحكم إما أنّ الامام حدده أو أنّ السائل حدد الموضوع وطلب من الامام الحكم فبالنتيجة نجد في الروايات أن موضوعات الاحكام مطروحة والحكم الذي يليق بتلك الموضوعات قد ذكر آنفا من خلال تلك الروايات ولكن الموضوعات المستحدثة والجديدة لا يمكن أن تحل بهذه الطريقة ولا يمكن لعوام الناس ان يفهموا الحكم الشرعي لموضوع لم يكن سابقا له وجود أو لم يكن بالتفصيل الذي حصل في الازمنة اللاحقة فماذا يفعل العوام فلذلك صار من الضرورة لرواة الحديث

وصل اليه فإذا وجد بعد ذلك ان الحكم ليس كما أفتى به فإنه لا يتردد في إعطاء الفتوى الجديدة في الحكم ولا ينتقده أحد لانهم يعلمون أن وظيفته هي أن يوصل الى الناس ما توصل اليه من الاحكام وهو قد فعل .

الفرع السادس : مميزات ومؤهلات المستنبط

أولاً:- معرفة القواعد الكلية للاستنباط

حيث ان العوام عادة يبحثون عن الاحكام التي هي محل الابتلاء ويبحثون عن الحكم الذي يناسب موضوع معين عندما يتلى بموضوع معين يبحث عن الحكم المناسب له شرعاً أما العالم فوظيفته أن يبحث في كل الشريعة عن الكليات التي يمكن أن تكون تلك المسائل هي مجرد فروع لها فلذلك عليه أن يعرف الانسجام التام بين الاحكام الكلية للشريعة والمسائل التي هي محل ابتلاء لعامة الناس

اذن هذه الكليات أو القواعد العامة التي يعبر عنها بالأدلة المشتركة تكون وظيفة العالم التي لا بد له

العالمين بمقاصد أهل البيت (عليهم السلام) أن يتصدوا للإفتاء بمعنى ان كل موضوع جديد بل حتى المواضيع القديمة يذكرها للناس عن طريق الفتوى عن طريق طرح المسألة أي طرح الموضوع الذي هو محل ابتلاء للناس وفي مقابله طرح الحكم المناسب لذلك الموضوع ، وعندما نقرأ تاريخ الاستنباط بالنسبة الى علمائنا القدامى نجد بأن كثيراً ما يغير العالم الفتوى التي كان قد ذكرها فمسألة تبديل الفتوى وتغييرها كان أمر متعارف بين العلماء القدامى وذلك بسبب التغير في سعة الاطلاع فكلماً بذل جهده أكثر وأطلع أكثر كان من الممكن أن تتغير عنده الفتوى بمعنى أن تشخيصه للحكم يتغير وهذا لا يضر في عملية الاستنباط مادام عنده قلب سليم يسعى جاهداً لمعرفة الحقيقة ويسعى لتطبيق الشريعة تطبيقاً دقيقاً (يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم) (٣٨) .

فلذلك نجد في بعض كتب علمائنا عندما يصل ذلك العالم في موضوع معين الى حكم يفتي على وفق ما



الاصول ما لم يكن متخصصا وليس متخصصاً عادياً بل يحتاج الى دقة في التخصص ، فالميزة الاولى هي معرفة النظام بنحو كلي وهذه لا تحصل الا لبعض العلماء من أصحاب الذهنية الوقادة .

ثانياً: - دور العالم في المعارف وكيفية التخصص بها

نجد بأنه لا بد للعالم أن ينظر الى كل الموضوعات التي هي محل للابتلاء ويحيط بها علماً على نحو عام مثلاً هو عليه أن يفتي في أمور مرتبطة باللغة العربية مثل القراءة والاذكار والاذان أو مثل بعض العقود والايقاعات وبما أنه لا بد أن يفتي على وفق هذه الامور التي ترتبط باللغة العربية فعليه أذن أن يتعلم القواعد الكلية لنظام اللغة كمسائل النحو و الصرف حتى يمكنه أن يفتي الفتوى الصحيحة وهذا يحتاج الى بذل جهد وتعب وبالنسبة الى الموضوعات العرفية عليه أن يعرف القواعد العامة للفهم العرفي هنالك مثلاً قاعدة الظهور وهل يعتبر الظهور العرفي (ما يظهر لدى العرف) حجة أم ليس بحجة فهل

أن يتعرف عليها والتي من خلالها يمكن أن يستنبط أحكاماً كلية وهذه الاحكام الكلية التي يستنبطها تنفعه في إستنباط الاحكام الجزئية الخاصة التي تكون محل ابتلاء لعامة الناس فهذه العملية لا يمكن أن يقوم بها الا العلماء أصحاب الاختصاص فنحن لا نتوقع من غير أصحاب الاختصاص أن يعرفوا النظام الشرعي على نحو كلي كما اننا في جميع الاختصاصات لا نتوقع من غير المتخصصين أن يعرفوا القوانين العامة للنظام فمثلاً أصحاب الاختصاص في الطب يعرفون كيفية تأثير عضو من بدن مريض بعضو آخر بل يمكن أن يكون عضو واحد مؤثر في جميع البدن ، وهذا النظام الذي يكون عاماً للبدن وكيفية تأثير بعض الاعضاء ببعض الآخر هذا يحتاج الى تخصص ودقة عالية ولا نتوقع من عوام الناس ان يحيطون بهذا العلم كذلك بالنسبة الى النظام الشرعي لا نتوقع من أحد من عوام الناس أن يدرك كليات الأحكام الشرعية ويدرك الأدلة المشتركة وكيفية إرجاع الفروع الى

المتخصص العرفي .
 ثالثاً:- درجة الأعلمية والقدرة على الاستنباط
 هناك تفاوت من عالم الى آخر حسب درجات الأعلمية والقدرة على الاستنباط تارة من خلال الممارسة والخبرة فكلما مارس الفقيه عملية إرجاع الفروع الى الاصول أكثر كلما أصبح أكثر معرفة في الارتباط القائم بين الاحكام والموضوعات بحيث لا يلتبس عليه موضوع بموضوع آخر ، وتارة من خلال الاستفادة من خبرات الاخرين حيث كلما درس العالم طريقة الفقهاء المتقدمين في الاستنباط فإنه يستفيد من خبراتهم المتراكمة كما نجد في أي مجال يستفيد فيه العالم من خبرة الآخرين نجده يكون بارعاً وأفضل من غيره في مجاله من خلال الاستفادة من تجارب المتقدمين عليه وتطويرها .
 رابعاً:- التطور في مجال العلوم العقلية
 للعلوم المرتبطة بالعقل ارتباطاً وثيقاً بعملية الاستنباط فنحن نعلم أن الشرع إنما يخاطب العقل وأن الشواب والعقاب والحياة

نتعامل مع الموضوعات على أساس عقلي دقي أم على أساس عرفي ظاهري وهذا يحتاج الى بحث وتدقيق وبعد ذلك حينما يريد أن يستنبط أي حكم من الاحكام عليه أن يكون له خبراء في داخل العرف فمثلا عندما يريد أن يحدد موضوعاً طبيًا عليه أن يرجع الى أهل الخبرة الذين يثق بهم من الاطباء ليشرحوا الموضوع الطبي قبل أن يعطي فتوى تناسب هذا الموضوع أو الموضوعات العسكرية أو الفلكية وغيرها فإذا كان معرفة الموضوع بصيرة تكون قبل إصدار الحكم هذه من الضروريات التي تحتاج الى تخصص فالفقيه إما ان يتخصص لمعرفة الموضوعات أو يستعين بأصحاب التخصص قبل أن يصدر الحكم على وفق القواعد الكلية التي لا يفهمها بشكل جيد الا أصحاب التخصص الشرعي فإذا كان الموضوع هو موضوع شرعي كالصوم فلا بد من الاحاطة بذلك الموضوع عن طريق الادلة الشرعية وإذا كان الموضوع لغوي أو عرفي فلا بد من الاحاطة به عن طريق معرفة اللغة أو عن طريق



الابدية السعيدة أو الشقية هي مرتبطة بالعقل فكما كان العالم أكثر معرفة بالعلوم العقلية وأكثر قدرة على تنظيم عقله ومعرفة دور العقل في فهم الكتاب والسنة كلما كان استنباطه للحكم الشرعي أدق وأضبط بل قد يقال بأن من لم يفعل عقله كمفكر متمرس في نظامه العقلي لا يصلح ان يكون عالماً فصلاحيّة استنباط الحكم الشرعي تتوقف على المعارف العقلية الدقيقة كما هو واضح عند المدرسة الاصولية التي تعتبر العقل له الدور الكبير في فهم كثير من الامور الشرعية حيث أن الملازمات العقلية تعتمد على العقل الفعال ولذلك نجد بان غير المنظمين لعقولهم يستصعبون بحوث الملازمات العقلية وقد يتهربون منها ويعتبروها خارج الموازين الشرعية بينما نجد كل من فهم الشريعة فهما عميقا يجد بأنها هي التي جعلت العقل ممثلاً عنها فهو الحجة الباطنة كما أن الانبياء هم الحجة الظاهرة نعم نقول أن العقل له مجالاته وليس من مجالاته معرفة علل الاحكام الشرعية ولكن المولى إذا وضع نظاماً شرعياً

فمن صلاحيات العقل أن يفهم ذلك النظام لان العقل هو محل الخطاب بالنسبة الى النظام الشرعي فالنظام الشرعي لا نستنبطه من العقل وإنما نأخذه من المشرع وأما دور العقل بالنسبة الى النظام الشرعي فهو دور الفهم لهذا النظام اما على نحو كلي أو على نحو معرفة الارتباطات والملازمات في داخل النظام الشرعي فهل هناك ارتباط بين الاحكام وبين الموضوعات الزمانية والمكانية بحيث إذا تغير الزمان أو المكان تغير الموضوع وتبعاً لذلك يتغير الحكم فهناك بحوث حول دور الزمان والمكان في عملية الاستنباط وهذه البحوث ليست جديدة فكما تقدم الزمان توسع الفهم البشري من خلال الاوليات التي تعطى الى العقل لذلك نجد بان العلماء الذين يتعقلون أكثر ويفهمون أكثر نجد بأن فتاواهم تختلف كثيراً عن فتاوى العلماء التقليديين الذين يأخذون الموضوعات الموجودة في الروايات في الزمن القديم في مكان ليس مكانهم وفي زمان ليس زمانهم ويعطون الاحكام التي هي لتلك

الموضوعات السابقة زماناً أو مختلفه مكاناً وهذا لا يقبل به العلماء الذين يرون للزمان والمكان دور في عملية الاستنباط وعليه فيمكننا هنا أن نقسم عملية الاستنباط الشرعي الى اتجاهين.

تقسيم عملية الاستنباط الشرعي

الاتجاه الاول :

اتجاه الاستنباط من الموضوعات على أساس مفترض وأن هذا الموضوع له وجود افتراضي في الروايات وفي الفتاوى القديمة .
الاتجاه الثاني:

هو أن ننظر الى موضوعات الواقع الفعلي ونبحث في الشريعة عما يلائم هذا الواقع من خلال فهمنا للنظام التشريعي والكليات التي استنبطناها من الشريعة فإذا تيقنا بالحكم الكلي الشرعي فإن أي مصداق من المصاديق التي تدخل تحت ذلك العنوان الكلي هي من باب ارجاع الفروع الى الاصول وهي الطريقة التي علمها أهل البيت (عليهم السلام) لعلماء شيعتهم

كمثال بسيط لو أن الانتخابات من دون إشراف دولي تسبب في

الضرر والمشاكل والاضطرابات فيمكن أن نستعين بإشراف دولي للأمم المتحدة حتى نمنع الضرر، قد يكون هناك ضرر آخر ولكنه لا يقاس بالضرر الكبير الذي يلحق الناس من خلال التنازع والصراع على السلطة ، فالفقيه يمكن أن يفتي في موضوعات كثيرة على أساس ما عنده من رؤية للكليات الشرعية ويدرس موضوعات الواقع الخارجي دراسة معمقة ويفتي بما يلائم النظام الشرعي الذي فهمه من صاحب الشريعة ((ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) (٣٩).

بعض التطبيقات المعاصرة :

ونذكر ثلاث تطبيقات معاصرة للأستنباط للفائدة وهي كالتالي :

التطبيق الاول :

الحكم بالاشتراك في الانتخابات وتشكيل الحكومة مع الكتل الفاسدة فإن هذا الحكم يدور بين الحفاظ على مصلحة النظام الاجتماعي مهما امكن وبين الوقوع في بعض المفاسد فيقدم الفقيه مصلحة النظام على مفسدة الاشتراك مع الفاسدين .



في المصطلح العلمي اسم عملية الاستنباط الفقهي للحكم الشرعي ، وإن إيمان الفقهاء بمرونة الشريعة بالمستوى الذي يفوق سعة افق الفقهاء جميعاً يدفعهم لبذل قصارى جهدهم لمعرفة احكام الواسع العليم التي تتجاوز الزمان والمكان وافق الانسان مهما تطور وقد يفهم بعض الفقهاء بعض الأحكام اكثر من غيرهم من دون ان يكون في ذلك طعناً لغيرهم لكون الشريعة واسعة جداً ومرنة للغاية وكل فقيه يستنبط منها بقدر فهمه وعلمه (وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث ...ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً^(٤٠))، وان الفقه وعملية الاستنباط الفقهي يتصل في كل مجالات الحياة والمجتمع وما يستجد من احداث ووقائع ، وله القدرة على مواكبتها واستنباط احكامها وفق الشريعة الاسلامية الغراء .

التطبيق الثاني :

الحكم بتمكين الامم المتحدة للإشراف على الانتخابات مع انها جهة غير مسلمة فإنه يدور بين مفسدة تمكين غير المسلم من المسلم وبين مفسدة فسح المجال للنزاع والصراع بين الكتل المشاركة في الانتخابات فيقدم الفقيه المفسدة الادون على المفسدة الاعظم في مقام الحفظ .

التطبيق الثالث :

الحكم بالالتزام بحقوق المواطنة وليس بالحقوق الاسلامية لأنه يدور بين تفرقة المجتمع لو طبق الحكم بالحقوق الاسلامية وبين مصلحة وحدة المجتمع لو طبق الحكم بالحقوق على اساس المواطنة فيقدم الفقيه المصلحة الاهم في مقام الحفظ .

خاتمة البحث :

أن عملية الأستنباط الفقهي هي عملية ممارسة الفقيه لإقامة الدليل على تعيين الموقف العملي في كل حدث من أحداث الحياة وناحية من مناحيها، وهذا ما نطلق عليه

- الهوامش :
- ١-الصدر : محمد باقر، المعالم الجديدة للأصول: ١٢.
- ٢-انظر: العين ٣: ٣٧٠. صحاح اللغة ٦: ٢٢٤. المجلد في اللغة: ٥٥١. معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٤٢. النهاية (ابن الأثير) ٣: ٤٦٥. المغرب: ٣٦٤. المصباح المنير: ٤٧٩. القاموس المحيط ٤: ٢٨٩. لسان العرب ١٠: ٣٠٥.
- ٣-العاملي : حسن بن زين الدين ، معالم الدين وملاذ المجتهدين ، ت : منذر الحكيم ، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر، المطبعة : باقري / ١ / ٩٠.
- ٤-هود: ٩١.
- ٥-الاسراء: ٤٤.
- ٦- [نقله عنه الزركشي في المنشور في القواعد ١: ١٢. ثم قال: «وهو محجوج بما قاله أئمة اللغة من أن الفقه هو الفهم، فإنه مطلق يتناول فهم الأشياء الواضحة كما يتناول فهم الأشياء الدقيقة، ويقول تعالى في شأن الكفار: «فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً» [النساء: ٧٨].
- ٧-الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م / ١ / ٢٨.
- ٨-السبكي : علي بن عبد الكافي السبكي، الابهاج في شرح المنهاج لليضاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م: ٣ / ١٦٢.
- وعلق عليه الزركشي في المنشور في القواعد (١: ١٢-١٣) بقوله: «وهو مردود بقوله تعالى: «وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم»، فإن ذلك يدل دلالة واضحة على تسمية ما ليس غرضاً لتكلم فقهاً».
- ٩-انظر: الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله، البحر المحيط في اصول الفقه، ١ / ٢٨-٣٠.
- ١٠-انظر: الموسوعة الفقهية : موسسه دائرة المعارف الفقه الاسلامي بتصرف ، ١ / ١٧. انظر: الابرواني : محمد باقر، دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي، ١ / ١٣، انظر: المدوح : مرتضى جواد ، تاريخ الفقه الامامي، نشر ذوي القربى ، ط ٣، ١٤٣٢هـ، قم، ٣٠ .
- ١١-انظر: الموسوعة الفقهية : موسسه دائرة المعارف الفقه الاسلامي بتصرف ، ١ / ١٧ .
- ١٢-ابن الاثير : مجد الدين المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، النهاية ، باب الفاء مع القاف ، فقه، ٢ / ٤٦٥.
- ١٣-التوبة: ١٢٢.
- ١٤-انظر: العاملي : حسن بن زين الدين ، معالم الدين وملاذ المجتهدين ، ت منذر الحكيم ، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر ، المطبعة : باقري / ١ / ٩٠.
- ١٥-المصدر نفسه .
- ١٦-أنظر: الفضلي : عبدالمهادي ، مبادئ علم الفقه ، نشر : مركز الغدير للدراسات

- والنشر والتوزيع ، ط ٢، سنة ٢٠١١م بيروت لبنان، ٢٩/١ .
- ١٧- البحراي: محمد صنقور علي ، المعجم الأصولي ، الناشر: منشورات نقش، المطبعة: عترت، الطبعة: ٢ منقحة ومزودة، تاريخ ١٤٢٦ هـ.ق، ١ / ٢٤٢ .
- ١٨- النساء : اية ٨٣ .
- ١٩- انظر: عبدالرحمن : محمود ، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية ، مكتبة مدرسة الفقاهة ، ١ / ١٦٢ .
- ٢٠ () النساء : اية ٨٣ .
- ٢١- الفراهيدي : العين الخليل بن أحمد ، العين ، ٧ صفحة : ٤٣٩ .
- ٢٢- الفيروز آبادي : مجد الدين ، القاموس المحيط ، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ٨ ط ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، ١ / ٦٨٩ .
- ٢٣- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت: ٦٠٦ هـ) ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، ٨ / ٥ .
- ٢٤- الجرجاني : علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: ٨١٦ هـ) ، التعريفات ، تحقيق ونشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ١ / ٢٢ .
- ٢٥- انظر : الموسوعة الفقهية : موسسه دائرة المعارف الفقه الاسلامي ، ٥ /
- ٢٠١ .
- ٢٦- عبدالرحمن : محمود ، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية ، مكتبة مدرسة الفقاهة ، ١ / ١٦٢ .
- ٢٧- الجرجاني : علي بن محمد بن علي الزين الشريف ، التعريفات ، ١ / ٢٢ .
- ٢٨- الحيدري : علي نقي ، اصول الاستنباط في اصول الفقه ، نشر: مركز مديرية حوزة علمية قم ، ١ / ٨ .
- ٢٩- انظر : الموسوعة الفقهية : موسسه دائرة المعارف الفقه الاسلامي ، ٥ / ١٩٩ .
- ٣٠- الشريف المرتضى : علي بن الحسين الموسوي (ت: ٤٣٦ هـ) ، رسائل الشريف المرتضى تحقيق السيد أحمد الحسيني ، السيد مهدي الرجائي ، نشر مؤسسة النور للطبوعات ، بيروت ، (٢ / ٢٦٢) ، تحقيق السيد أحمد الحسيني ، السيد مهدي الرجائي ، نشر مؤسسة النور للطبوعات ، بيروت ، ٢ / ٢٦ .
- ٣١- انظر : الصدر : محمد باقر ، المعالم الجديدة للاصول ، غاية الفكر ، ت: لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للامام الصدر ، نشر مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر ، ط ٢ ، مشرعت قم ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٥ .
- ٣٢- انظر : الصدر : محمد باقر ، دروس في علم الاصول الحلقة الاولى ، ت ونشر : مجمع الفكر الاسلامي ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ، ١٥٣ .
- انظر : الصدر : محمد باقر ، المعالم الجديدة

- للأصول، غاية الفكر، ٢٦. انظر العيداني : محمود، العقل وعملية الإستنباط، نشر: العطار، ط ١، ٢٠١٧م، ١١٢ .
- ٣٣- النبأ: اية ٢٣ .
- ٣٤- الزلزلة : اية ٧-٨ .
- ٣٥- انظر: الصدر: محمد باقر، دروس في علم الاصول الحلقة الاولى، ١٤١ .
- ٣٦- انظر الصدر: محمد باقر، دروس في علم الاصول الحلقة الثانية، تحقيق ونشر: مجمع الفكر الاسلامي، ط ١، ١٩٩١م ٤٧، و انظر: الغفوري: خالد، بحث منهجية الاستنباط الفقهي بين المذهبية والإسلامية، كتبه: الشيخ خالد الغفوري في: ديسمبر ١٨، ٢٠١٤ في: نصوص معاصرة مركز البحوث المعاصرة في بيروت .
- ٣٧- انظر: المدوح: مرتضى جواد، تاريخ الفقه الامامي، نشر ذوي القربى، ط ٣، ١٤٣٢هـ، قم، ١٨٢-٢٠٦. وانظر: رسالة الشرائع لعلي بن الحسين الصدوق الاول (الاب) .
- ٣٨- الشعراء: اية ٨٨ .
- ٣٩- البقرة: اية ٢٨٦ .
- ٤٠- سورة الانبياء: الاية ٧٩ .
- المصادر:
- القرآن الكريم
- ١- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢- ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور: لسان الأفيقي، لسان العرب: ت: أمين محمد عبد الوهاب _ محمد الصادق العبيدي، نشر دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٣، سنة ١٤١٩ هـ .
- ٣- الايرواني: محمد باقر، دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر، قم، ايران، ط ٣، ١٤٣٠ هـ .
- ٤- أبو نصر: إسماعيل بن حماد الجوهري، صحاح اللغة، دار الحديث، القاهرة .
- ٥- البحراني: محمد صنقور علي، المعجم الأصولي، الناشر: منشورات نقش، المطبعة: عترة، الطبعة: ٢ منقحة ومزودة، تاريخ ١٤٢٦ هـ.ق.
- ٦- بن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢ و ١٤٠٦ م .
- ٧- بن فارس: بن زكريا بن محمد بن حبيب (اللغوي) المتوفى (٣٩٥ هـ)، المجمل في اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٨- الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق ونشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٩- الحيدري: علي نقي، اصول الاستنباط في اصول الفقه، نشر: مركز مديرية حوزة علمية قم .
- ١٠- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد



معالم الدين وملاذ المجتهدين، ت: منذر الحكيم، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر، المطبعة: باقري.

١٨- عبدالرحمن: محمود، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، مكتبة مدرسة الفقاهة.

١٩- الغفوري: خالد، بحث منهجية الاستنباط الفقهي بين المذهبية والإسلامية، كتبه: الشيخ خالد الغفوري في: ديسمبر ١٨، ٢٠١٤ في: نصوص معاصرة مركز البحوث المعاصرة في بيروت.

٢٠- الفراهيدي: العين الخليل بن أحمد، العين،.

٢١- الفضلي: عبدالهادي، مبادئ علم الفقه، نشر: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، سنة ٢٠١١م، بيروت لبنان.

٢٢- الفيروز آبادي: مجد الدين، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٣- الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩١٩ م.

٢٤- المدوح: مرتضى جواد، تاريخ الفقه الامامي، نشر ذوي القربى، ط٣، ١٤٣٢ هـ، قم.

٢٥- موسوعة الفقه الاسلامي طبقاً لمذهب اهل البيت: موسسه دائرة المعارف الفقه الاسلامي.

الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١١- السبكي: علي بن عبد الكافي السبكي، الابهاج في شرح المنهاج للبيضاوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٢- الشريف المرتضى: علي بن الحسين الموسوي (ت: ٤٣٦ هـ)، رسائل الشريف المرتضى تحقيق السيد أحمد الحسيني، السيد مهدي الرجائي، نشر مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت.

١٣- الصدر: محمد باقر، المعالم الجديدة للاصول، غاية الفكر، ت: لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للامام الصدر، نشر مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ط٢، م شريعت قم، ١٤٢٥ هـ.

١٤- العيداني: محمود، العقل وعملية الإستنباط، نشر: العطار، ط ١.

الصدر: محمد باقر، دروس في علم الاصول الحلقة الاولى، ت ونشر: مجمع الفكر الاسلامي، ط ١، ١٤١٢ هـ.

١٥- الصدر: محمد باقر، دروس في علم الاصول الحلقة الثانية، تحقيق ونشر: مجمع الفكر الاسلامي، ط ١، ١٩٩١ م.

١٦- الصدوق: علي بن الحسين، رسالة الشرائع لعلي بن الحسين الصدوق الاول (الاب).

١٧- العاملي: حسن بن زين الدين،

